أمر ملكي بتعيين الأمير فيصل بن فرحان وزيراً للخارجية خلفاً للعساف

الجبير: التهدئة أو المهادنة لا تنفع مع إيران

الأمير فيصل بن فرحان وزير الخارجية السعودي الجديد (رويترز)

عواصم ـ وكالات: تقدم وزير الخارجية السعودي الجديد الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، بأسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وذلك بمناسبة صدور الأمر الملكي بتعيينه في منصبه.

وفي أول تعليق له، تمنى الأمير فيصل بن فرحان ان يوفقه الله في بذل المزيد من العطاء لخدمة الدين ثم الملك والوطن، منوها برؤى القيادة الطموحة نحو تعزيز العمل الديبلوماسي السعودي في وطن يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030، انطلاقا من مكانته الرائدة في العالم والمثل والقيم السامية التي يحملها كل فرد من أبنائه وبناته، بحس بما نقلت عنه «العربية.نت» امس. كما عبر عن فخره بالانتساب للأسرة الديبلوماسية السعودية، وتطلعه لمواصلة العمل مع منسوبي الوزارة في الداخل والخارج على تحقيق تطلعات القيادة الرشيدة وخدمة مصالح الشعب السعودي.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز قد اصدر مساء امس الاول عددا من الاوامر الملكية منها اعفاء وزير الخارجية د.ابراهيم العساف من منصبه وتعيين الامير فيصل بن فرحان بن عبدالله خلفا له. كما نصت الاوامر بحسب ما اوردته وكالة الانباء السعودية الرسمية (واس) بتعيين د.العساف وزير دولة وعضوا بمجلس الوزراء وكذلك اعفاء وزير النقل د.نبيل العامودي من منصبه وتعيين م.صالح الجاسر خلفا له.

وتضمنت الاوامر الملكية ايضا تعيين د.عبدالله الغامدي رئيسا للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بمرتبة وزير، وصالح العثيم نائبا له بالمرتبة الممتازة، كما نصت على تعيين د.عصام الوقيت مديرا لمركز المعلومات الوطني بالمرتبة الممتازة ود.طارق الشدي رئيسا لمكتب إدارة البيانات الوطنية بالمرتبة الممتازة.

على صعيد آخر، أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية السعودي عادل الجبير أن ممارسة الضغوط القصوى تبقى السبيل الوحيد لدفع إيران للجلوس إلى طاولة التفاوض، مشيرا إلى أن التهدئة أو المهادنة لا تنفع مع طهران. وقال الجبير في مقابلة مع صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية، نشرته امس الأول، ردا على سؤال حول ما إذا كان يعارض الوساطة الفرنسية بشأن الاتفاق النووي الإيراني: «على الإيرانيين أن يقرروا إذا ما كانوا يريدون الاستمرار في تحمل العقوبات أم العودة والتفاوض بشأن الاتفاق النووي، على الرغم من أنهم يشترطون رفع العقوبات الأميركية قبل أي تفاوض».

وأضاف: على إيران أن تدفع ثمن تصرفها العدائي، لا يمكن بأي حال أن تطلق دولة صواريخ باليستية على بلدان أخرى ولا تتوقع أي عواقب.

من جهة اخرى، أكد أن المملكة لا تسعى إلى تغيير النظام في إيران، قائلا: «نريد تغييرا في السلوك الإيراني، لماذا كل هذا العداء تجاه المملكة؟».

وتابع: «المسألة مع إيران أننا لا نعلم هل نتعامل مع ثورة أم دولة كباقي الدول؟».

وفيما يتعلق بالملف اليمني، كشف الجبير أن اتفاقا وشيكا سيعقد بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي في اليمن.

مشاورات بين «العمال» و«المحافظين» لإقرار جدول زمني للاتفاق

أصوات مؤثرة في الاتحاد الأوروبي تدعم تأجيل «بريكست»

عواصم ـ وكالات: دعمت أصوات مؤثرة في الاتحاد الأوروبي منح بريطانيا تمديدا لموعد خروجها من التكتل «بريكست» بعد الموعد المحدد في 31 الجاري، رغم الإشارات المتناقضة الصادرة من لندن.

وأيد رئيس البرلمان الأوروبي ديڤيد ساسولي ورئيس الوزراء الأيرلندي ليو فارادكار الموافقة على تأجيل آخر، مما يعزز دعوة رئيس المجلس الأوروبي دونالد توسك للتأجيل.

وقال ساسولي: «هذا التمديد سيسمح للمملكة المتحدة بتوضيح موقفها والبرلمان الأوروبي بممارسة دوره».

واتفق سفراء الدول الأوروبية خلال اجتماعهم امس الاول على أن التمديد ضروري من أجل تجاوز الجمود في لندن وأنه من الأفضل أن يتم تسجيل القرار كتابة لتجنب الحاجة إلى عقد قمة أخرى.

في غضون ذلك، قال مصدر بمقر رئاسة الوزراء البريطانية إن لندن ستغادر الاتحاد الأوروبي في نهاية الأمر بشروط اتفاق الخروج الذي تفاوض عليه رئيس الوزراء بوريس جونسون على الرغم من عرقلة البرلمان توقيت الخروج.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته «سينتهي الأمر بمغادرتنا حسب اتفاق رئيس الوزراء، سنغادر باتفاق، اتفاق رئيس الوزراء».

ورد المصدر على سؤال عن موعد الخروج في ظل اقتراب الموعد النهائي قائلا: «البرلمان استعاد سيطرته.. فهل ستجرى انتخابات قبل عيد الميلاد؟ ربما.. سنرى».

من جانب آخر، قال مصدر من حزب العمال المعارض إن محادثات تجري بين الحزب وأعضاء من حزب المحافظين الذي يتزعمه جونسون لوضع جدول زمني لإقرار اتفاق (بريكست).

العراق يستعد لمظاهرات حاشدة اليوم: تأهب أمني وتغييرات في القيادات العسكرية

بغداد ـ وكالات: أعلنت وزارة الداخلية العراقية امس حالة التأهب القصوى لمنتسبيها في عموم البلاد استعدادا للمظاهرات المزمعة اليوم في بغداد وعدد من المحافظات والتي يتوقع ان تكون حاشدة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة العميد خالد المحنا في بيان ان «أجهزة الوزارة ستدخل في حالة الإنذار القصوى استعدادا لحماية المظاهرات وتأمين حركة المواطنين وأمنهم وحماية المؤسسات والممتلكات العامة والخاصة». وأضاف ان «رئيس الوزراء ووزير الداخلية وجها القوات الأمنية كافة بالتعامل المسؤول مع المتظاهرين وفق مبادئ حقوق الإنسان والالتزام بحماية التظاهر السلمي».

ومن المتوقع انطلاق مظاهرات حاشدة اليوم في بغداد ومحافظات اخرى للمطالبة بمحاسبة المتورطين بقتل المتظاهرين في الاحتجاجات السابقة مطلع أكتوبر الجاري ومحاربة الفساد وتأمين الخدمات وفرص العمل.

وفي سياق متصل، أجرت القيادة العامة للقوات المسلحة عدة تغييرات في القيادات العسكرية. وذكرت خلية الاعلام الأمني العراقية في بيان أمس أن رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة عادل عبدالمهدي وجه بنقل الفريق الركن قيس خلف من منصب قائد عمليات الفرات الأوسط الى منصب قائد عمليات بغداد خلفا للفريق الركن جليل الربيعي الذي اعفي من منصبه على خلفية الاحداث التي رافقت المظاهرات الاخيرة.

كما وجه عبدالمهدي بنقل اللواء الركن علي غازي من منصب نائب قائد عمليات الفرات الاوسط الى منصب القائد. ووجه كذلك بنقل اللواء الركن جبار نعيمة من منصب معاون قائد عمليات بغداد لشؤون الدفاع في الكرخ الى منصب قائد عمليات الرافدين خلفا للواء علي ابراهيم الذي اعفي من منصبه بناء على توصيات لجنة التحقيق في المظاهرات. ووجه رئيس الوزراء كذلك بنقل كل من: العميد الركن عقيل عبود من منصب نائب قائد الفرقة العسكرية 14 الى قائد الفرقة 11 والعميد الركن مازن عبود من مقدم اللواء 28 في الفرقة السابعة ليتولى مهام آمر اللواء 45 في الفرقة 11.

عراقيون بمدينة الصدر توافدوا على الاسواق لتأمين احتياجاتهم عشية التظاهرات المرتقبة اليوم (ا.ف.ب)

الجزائر: المحامون يتظاهرون للمطالبة بالإفراج عن معتقلي الحراك الشعبي

الجزائر ـ وكالات: تظاهر نحو 500 محام بالجزائر العاصمة امس للتنديد بالاعتقالات التي طالت نشطاء الحركة الاحتجاجية، وقمع الحريات وكذلك المطالبة بإطلاق سراح المحبوسين الذين ينتظرون المحاكمة منذ عدة شهور.

وتجمع المحامون داخل محكمة بوسط العاصمة، قبل أن يسيروا نحو البرلمان، وهم يرددون «حرروا القضاء» و«الدفاع يريد دولة القانون».

وأمام مقر المجلس الشعبي الوطني هتف المحامون «محامون غاضبون من عدالة التلفون» و«الدفاع صوت الشعب»، قبل ان يعودوا الى مكان تجمعهم الأول بالمحكمة ويتفرقوا في هدوء.

وقال المحامي نور الدين بن يسعد لوكالة فرنس برس «الهدف الأساسي من تظاهرتنا هو التأكيد على حقوق الدفاع فهي مرتبطة بحقوق المواطنين مثل حرية التعبير والتنقل والتظاهر».

وتابع بن يسعد وهو أيضا رئيس «الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان»: «نشهد تزايد الاعتقالات والمتابعات القضائية ضد مواطنين لا ذنب لهم سوى انهم عبروا عن آرائهم».

واعتبر المحامي والقاضي السابق عبدالله هبول ان دعوة الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين للتظاهر «تأتي في إطار مرافقة الحراك الشعبي من أجل تغيير جذري للنظام للانتقال نحو دولة الإرادة الشعبية التي تكرس الفصل بين السلطات».

واعتبر ان المسيرة جاءت «للتنديد بموجة الاعتقالات التي طالت نشطاء الحراك والزج بهم في السجون (...) في محاولة لكسره»، داعيا «القضاء الى تطبيق القانون وعدم الخضوع الى أي إملاءات خارجية مهما كانت، حتى يسترجع القضاء ثقة الشعب لأن مستوى الثقة حاليا منخفض جدا».

«القائمة العربية» لغانتس: لن ننضم إلى حكومة تضم «الليكود»

عواصم ـ وكالات: أكدت القائمة العربية المشتركة التي حصلت على 13 مقعدا في انتخابات الكنيست الإسرائيلي الأخيرة، أنها لن تنضم إلى حكومة تجمع تحالف «أزرق أبيض» مع حزب «الليكود».

وقال النائب العربي في الكنيست أسامة السعدي في تصريح صحافي امس إن مثل هذه الحكومة لا تشكل تغييرا للسياسة المنتهجة في السنوات الأخيرة.

وأضاف ان رئيس تحالف «أزرق أبيض» بيني غانتس المكلف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، تواصل مع أحزاب القائمة المشتركة باستثناء التجمع الوطني الديموقراطي، وإذا كانت هذه الخطوة مقصودة فسيكون لذلك تأثير على قرارات القائمة التي ترفض إقصاء أي من مركباتها. وفي محادثة هاتفية أجراها غانتس مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أكد رغبته في تشكيل حكومة وحدة ليبرالية واسعة، فيما رفض جميع رؤساء كتلة اليمين (البيت اليهودي، اليمين الجديد، شاس ويهدوت هتوراة) طلب غانتس وقالوا إن المحادثات ستجري فقط من خلال فريق «الليكود» التفاوضي، ما يصعب من مهمة غانتس في تشكيل الحكومة الجديدة.

جمهوريو الكونغرس يستجيبون للرئيس ويقتحمون قاعة التحقيق في مساءلته

ترامب يقطع أوصال أميركا بـ «جدران» بين الولايات

واشنطن ـ وكالات: وعد الرئيس الأميركي دونالد ترامب بالمضي قدما في مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال بناء جدران حدودية في عدد من الولايات الجنوبية بما فيها كولورادو، الولاية الواقعة في وسط البلاد.

وقال ترامب في خطاب في بيتسبرغ امس الاول «هل تعرفون لماذا سنفوز بنيو مكسيكو؟ لأنهم يريدون أمن الحدود».

وأضاف «إننا نبني جدارا على حدود نيو مكسيكو، ونبني جدارا في كولورادو»، الولاية الواقعة بين يوتاه وكنساس، واعدا بأن يكون هذا الجدار «جدارا جميلا، جدارا كبيرا يعمل حقا بحيث لا يمكن تجاوزه لا من الأعلى ولا من الأسفل».

ورد سياسيون ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي على تصريحات ترامب بالذهول والسخرية، وغرد حاكم ولاية كولورادو جاريد بوليس على تويتر «هذا غريب... كولورادو ليس لها حدود مع المكسيك».

وأضاف «لحسن الحظ أن كولورادو تقدم حاليا صفوفا مجانية لدور الحضانة كي يتمكن أطفالنا من تعلم الجغرافيا الأساسية». ونشر السيناتور الديموقراطي باتريك ليهي على تويتر خريطة تظهر حدودا دولية جديدة رسمت حول نيو مكسيكو وخطا يغطي الجزء الأول من اسم الولاية ليصبح اسم مكسيكو.

وقال ترامب عبر تويتر في وقت لاحق إنه تحدث عن بناء جدار في كولورادو «على سبيل المزاح» و«أشرت إلى الأشخاص الذين غصت بهم القاعة من كولورادو وكنساس، الذين سيستفيدون من الجدار الحدودي».

من جهة أخرى، اقتحم نواب جمهوريون في الكونغرس الأميركي جلسة استجواب مغلقة للشهود في التحقيق الذي يجريه الديموقراطيون في شأن مساءلة الرئيس دونالد ترامب على خلفية القضية المعروفة إعلاميا بـ «أوكرانيا-جيت»، وذلك في خطوة تبدو تلبية للدعوة التي وجهها ترامب لأنصاره للتعامل بصرامة أكبر مع هذا الأمر. واقتحم أكثر من 20 نائبا غرفة اجتماعات تعرف بـ «منشأة المعلومات الحساسة» وتخضع لإجراءات أمنية مشددة في مبنى «الكابيتول»، ما تسبب بتأخير شهادة مسؤولة في وزارة الدفاع «البنتاغون» في إطار التحقيق الذي أطلقه الديموقراطيون بشأن احتمال استغلال ترامب للسلطة عبر ممارسته ضغوطا على أوكرانيا تتعلق بالانتخابات الرئاسية المقبلة في بلاده عام 2020.

ويعد دخول القاعات التي تخضع لحماية مشددة في الكابيتول بدون إذن انتهاكا لقواعد مجلس النواب إذ إن هذه الغرف مصممة بطريقة تمنع التنصت عليها إلكترونيا. وأثارت خطوة الجمهوريين مخاوف من أن النواب يرتكبون انتهاكات أمنية خطيرة عبر دخولهم إلى القاعة حاملين هواتفهم المحمولة وغيرها من الأجهزة. وبدا أن بعض الجمهوريين الذين اقتحموا القاعة قاموا بإرسال تغريدات من داخلها، وقال عضو الكونغرس مات غايتز المدافع الشرس عن ترامب «عاجل: قدت أكثر من 30 من زملائي إلى منشأة المعلومات الحساسة، حيث يعقد (رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب) آدم شيف جلسات استجواب سرية تتعلق بعزل (ترامب)».

وقال النائب الجمهوري ستيفن سكاليز الذي انضم للمحتجين إن النواب يمنعون من حضور جلسات الاستجواب في وقت يحاول الديموقراطيون «عزل رئيس الولايات المتحدة عبر حزمة قواعد وضعها طرف واحد». وانضم عدد من النواب الذين يحق لهم حضور الجلسات كاملة إلى الجمهوريين المحتجين، مبررين ذلك بأن إجراءات العزل تستحق مزيدا من الشفافية.

وعطل هذا التحرك استجواب لورا كوبر، نائبة مساعد وزير الدفاع المسؤولة عن السياسة حيال أوكرانيا لعدة ساعات قبل ان تتمكن من الإدلاء بها لاحقا.

وقال آدم شيف عبر تويتر إنها «قامت بمهمتها القانونية وأجابت عن أسئلة الحزبين».

وأضاف أنها «قامت بذلك رغم جهود الرئيس لمنعها، وبعد فشل جهود حلفائه من الحزب الجمهوري في الكونغرس للقيام بالأمر ذاته».

وكانت كوبر وافقت طوعا على الإدلاء بشهادتها فاستدعتها لجنة المخابرات بمجلس النواب واستجابت.

وسعى حلفاء ترامب، باقتحامهم القاعة، لتركيز الانتباه على ما يصورونها على أنها أساليب «مجحفة» يتبعها الديموقراطيون بدلا من سلوك ترامب نفسه.

وقال كيفن مكارثي زعيم الجمهوريين بالمجلس للصحافيين «من حق الشعب الأميركي أن يكون له رأي في هذه العملية. من حقه أن يعرف. يجب أن يتم ذلك في وضح النهار».

في المقابل، قال النائب الديموقراطي تيد ليو «إنهم يشعرون بالفزع. يحاولون وقف التحقيق.. يعلمون أن المزيد من الحقائق ستتكشف وسيكون من شأنها بالتأكيد إدانة رئيس الولايات المتحدة».

وكشفت صحيفة «واشنطن بوست» أن الديموقراطيين في مجلس النواب قد يتيحون إجراءات مساءلة ترامب للجمهور بحلول منتصف نوفمبر المقبل.

في هذه الأثناء، أمهل قاضي أميركي، وزارة الخارجية الأميركية 30 يوما لبدء تسليم الوثائق المتعلقة بعلاقات الرئيس ترامب مع أوكرانيا.

وذكرت صحيفة «ذا هيل» الأميركية أن الحكم القضائي يأتي تعقيبا على طلب «الرقابة الأميركية»، وهي منظمة رقابة خاصة، إلى الخارجية الأميركية لتحصل على وثائق متعلقة بمحامي ترامب رودي جولياني وكبار مسؤولي الخارجية فيما يخص أوكرانيا، وذلك بموجب قانون حرية الحصول على المعلومات.

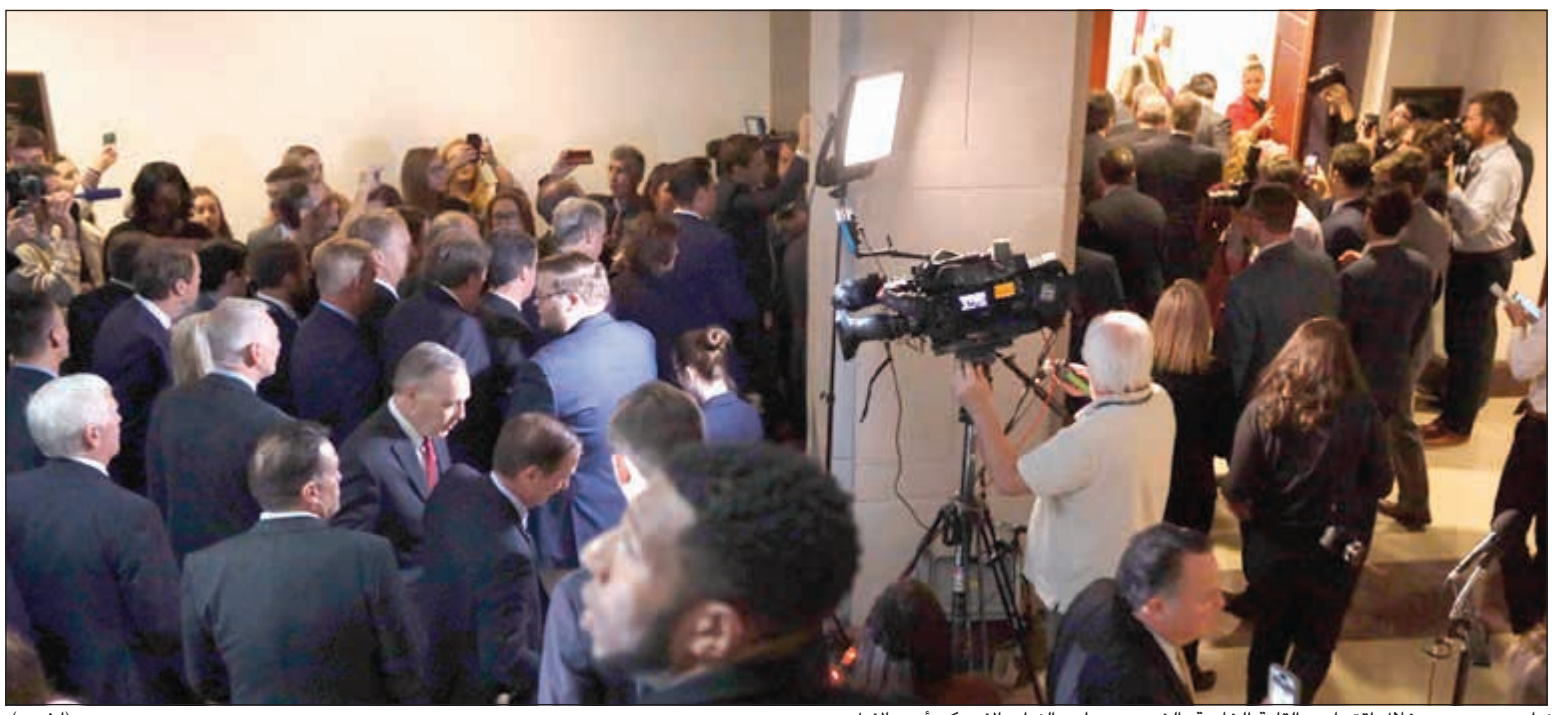
نواب جمهوريون خلال اقتحامهم القاعة الخاصة بالشهود بمجلس النواب الاميركي أمس الاول (ا.ف.ب)